



لقاء العمل السنوى الخامس
موضوع الحوار
الرؤية المستقبلية لمنظومة العمل الوطنى
الإطار الفكرى - وبرامج التنفيذ
١٦ - ١٧ يناير ١٩٩٦

عدالة توزيع الدخل وتكافؤ الفرص
النظام الضريبي الملائم
فى الرؤية المستقبلية لمنظومة العمل الوطنى

مقدمة:

مما لا شك فيه أنه توجد ثمة علاقة وثيقة بين الهيكل الاقتصادي من ناحية والنظام الضريبي من ناحية أخرى، الأول يقوم بدور أساسى فى تشكيل الثانى، ويدور الثانى فى فلك الأول، يخدم أغراضه ويحقق أهدافه، وهما بدورهما يرتبطان بغاية المجتمع العليا، ويشكلان تبعا لذلك جانبا من النظام الاجتماعى الأكبر، فالضريبة واقعة اجتماعية وسياسية واقتصادية لا تنبع من ذهن المشرع وتفكيره فحسب، بل من المجتمع والبيئة التى تطبق فيها، حيث يكون للكيان الاقتصادى والاجتماعى تأثير مباشر على النظام الضريبي السارى فيه، على اعتبار أن كل نظام ضريبي ما هو إلا تعبير عن مجتمع معين فى وقت معين.

ولما كانت استراتيجية مصر للتنمية حتى عام ٢٠٠٠ تهدف إلى تحسين أوضاع المواطن، ورفع مستوى معيشته، وزيادة نصيب الفرد من الدخل، وتوفير فرص عمل للمواطنين، وتنمية الريف ودعم الخدمات، ورفع معدل النمو، وتنمية الصناعة، ودعم وتنشيط السياحة، والتوسع فى مشاريع الإسكان، فلا بد أن يكون للنظام الضريبي دور بارز فى تحقيق ذلك، بحيث يكون حافزا على العمل والاستثمار والتصدير، ومحققا للعدالة الاجتماعية.

وهنا تيار التساؤل عما إذا كان النظام الضريبي المصرى بوضعه الحالى يعتبر ملائما، ويستطيع أن يحقق ما تصبو إليه الدولة، أم أنه يحتاج إلى تعديل وتطوير.

وسنحاول الإجابة على هذا التساؤل فى هذا البحث، بحيث نناقش النقاط التالى:

- ١ - ملامح النظام الضريبي المصرى الحالى.
- ٢ - تقييم النظام الضريبي الحالى.
- ٣ - رؤية مستقبلية لما يجب أن يكون عليه النظام الضريبي الملائم.
- ٤ - الضريبة الواعدة التى يمكن أن تحقق استراتيجية التنمية.

أولا : ملامح النظام الضريبي المصرى الحالى:

يقوم النظام الضريبي المصرى الحالى على كل من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة. ويتضمن كل من النوعين الضرائب التالى:

(١) الضرائب المباشرة

١ - ضريبة الأطنان.

٢ - ضريبة المباني.

٣ - الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين.

٤ - الضريبة على أرباح شركات الأموال.

٥ - رسم تنمية الموارد المالية.

٦ - الضريبة على أجور العاملين فى الخارج.

٧ - ضريبة الأيلولة.

(ب) الضرائب غير المباشرة.

١ - الضريبة الجمركية.

٢ - الضريبة العامة على المبيعات.

٣ - ضريبة الدمغة.

٤ - ضريبة الملاهي.

ثانياً تقييم النظام الضريبي الحالي:

يمكن تقييم النظام الضريبي المصرى الحالى فى ضوء المعايير التالى:

(أ) المعيار الحالى:

يقصد بهذا المعيار اختبار مدى قدرة النظام الضريبي على الوفاء بوفرة الحصيلة.

ومما لا ريب فيه أن النظام الضريبي المصرى قد أوفى بقدر كبير فى تحقيق هذا المعيار، إذ أن الضرائب تعتبر أحد العناصر الرئيسية فى تمويل الموازنة العامة للدولة، وفى مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٦ / ٩٥ قدرت حصيلة الموارد السيادية بنحو ٤١,٣ مليار جنيه، مقابل ٣١ مليار جنيه فعلية لعام ١٩٩٤ / ٩٣ وبنسبة زيادة أو ٣٣,١٪ ومقابل ٢٤,٣ مليار جنيه حصيلة فعلية لعام ١٩٩٢ / ٩١ وبنسبة زيادة ٧٠,٤٪ وهذا يبين الزيادات المتتالية والمستمرة فيما تفرضه الدولة من ضرائب جديدة، أو زيادة سعر القائم منها.

وهذا أمر طبيعى من فرض الضرائب، إلا أنه يجب أن يؤخذ فى الحسبان أنه ليس هو الهدف الوحيد من فرض الضرائب، بل يجب أن تكون هناك تضحيات لبعض هذه الإيرادات فى سبيل تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية واجتماعيا، فزيادة أنواع الضرائب واستحداث الجديد منها، وارتفاع أسعارها أو مضاعفتها فى أوقات قريبة، تزيد من الحصيلة المالية للضرائب، إلا أنها فى نفس الوقت تزيد من عبء الضرائب على الممولين، وتعمل على تدمرهم وتثقل كاهلهم، مما يشعرهم بأن الدولة لا يهتمها سوى تحصيل الضرائب بأى طريقة.

(ب) المعيار الاقتصادي:

ويعنى اختبار مدى تجاوب النظام الضريبي مع الاعتبارات الاقتصادية التي تتمثل في تشجيع الادخار والاستثمار وزيادة الإنتاج والتصدير ونمو السياحة.

وقد حرص النظام الضريبي المصري على استخدام الضرائب كأداة للتوجيه الاقتصادي باتباع ما يلي:

١ - إقرار العديد من الإعفاءات الضريبية للاستثمار، لجذب الممولين وتشجيعهم على مزاولة أنشطة اقتصادية معينة في المشروعات الحيوية والهامة للاقتصاد القومي.

٢ - محاولة ضبط الاستهلاك عن طريق الضريبة العامة على المبيعات والضريبة الجمركية، مما يؤدي إلى تخصيص أفضل للموارد، وتشجيع الإدخار اللازم لتكوين رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار.

٣ - عدم إخضاع الصادرات للضرائب، مما يعمل على تشجيع التصدير، وزيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي.

وهذا يعتبر إتجاها سليما للنظام الضريبي المصري، إلا أنه يؤخذ على هذا النظام بشأن المعيار الاقتصادي بعض الملاحظات، منها ما يلي:

١ - بمقارنة الإعفاءات الضريبية التي قررتتها الدولة لتشجيع الاستثمار يتبين أنها لفترة مؤقتة ومحدودة، مما يمثل خطرا داهما للاقتصاد القومي، لأن المواطنين أصحاب الأموال سوف يقبلون على أسلوب الإدخار ذي المزايا الضريبية العديدة والدائمة، ويعزفون عن أسلوب الاستثمار.

٢- إن أسعار أغلب الضرائب لا تتناسب مع مستويات الدخل المختلفة، كما أنها لا تراعى الظروف المعيشية للمولين، ولا تشجع على عمليات الإدخار أو الاستثمار. الأمر الذي قد يكون معوقا من معوقات عملية الاستثمار، والتشجيع عليه، مع ما يترتب على ذلك من أضرار بالاقتصاد القومي، وزيادة معدلات البطالة، وزيادة حالات التهرب الضريبي.

٣ - إن زيادة الأعباء الضريبية تعبر المصدر الرئيسي لتعميق الكساد، فالملاحظ أن الضرائب في مصر قد زادت بدرجة كبيرة، حتى أصبحت معوقا للاستثمار، وتسببت في عزوف كثير من رجال الأعمال عن الاستثمار، وهجرة بعض الشركات ومكاتب التمثيل الأجنبية إلى خارج مصر.

٤- إن إخضاع الأرباح الرأسمالية والسلع الرأسمالية للضرائب قد يكون معوقا لزيادة الإنتاج وتنميته وتحديثه، وهو ما يتنافى مع ما تنادى به الدولة من زيادة الإنتاج وتطويره، كما أنه قد ينعكس على عدم إمكانية الاقتصاد المصري على مواجهة التحديات الاقتصادية القادمة، ومنها اتفاقية الجات.

٥- إن النظام الضريبي يطارد النشاط السياحي، إذ أن المنشآت السياحية تدفع العديد من الضرائب، بما يوازى حوالى ٥٠٪ من قيمة دخلها الصافي، مما قد يؤدي إلى تثبيط نشاط السياحة. الأمر الذي يتطلب ضرورة أن توازن السياسة المالية بين الدخل الممكن الحصول عليه من الضرائب المفروضة على المنشآت والخدمات

السياحية، والإيرادات الكبيرة المتنامية التي من الممكن أن تدرها السياحة على جميع الجهات المتعلقة بالخدمات السياحية.

(ج) المعيار الاجتماعي:

ويقصد به اختبار مدى تجاوب النظام الضريبي مع الاعتبارات الاجتماعية التي تتمثل في مراعاة الحالة الاجتماعية للممولين، وتشجيع القيام بالمسئوليات الاجتماعية

وقد حاول النظام الضريبي المصري تحقيق الجانب الاجتماعي في بعض نواحيه التي تتمثل في الآتي:

١ - تحقق بعض الضرائب التوزيع العادل للأعباء المالية، بما يعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية، وبتقرير بعض الإعفاءات بالنسبة للسلع الضرورية والأساسية، رعاية لذوى الدخل المحددة وبعض الأنشطة ذات الأهمية الاجتماعية.

٢ - الإعفاءات الممنوحة للممولين لمواجهة الأعباء العائلية، وتشجيع منح الإعانات والتبرعات للجهات الحكومية والهيئات العامة ووحدات الحكم المحلي.

٣ - محاولة تحميل جميع الأنشطة بجزء من الضرائب، للعمل على تحميل الجميع بنصيب في أعباء الدولة.

إلا أنه مما يؤخذ على النظام الضريبي المصري فيما يختص بالمعيار الاجتماعي يتمثل في الآتي:

١ - إن الإعفاءات المقررة في النظام الضريبي وضوابطها وشروطها لا تتوافق مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة، مما يتطلب ضرورة موازنة هذه الإعفاءات مع الظروف الاقتصادية، بحيث لا تكون في نص قانونى جامد يعمل به مهما اختلف الزمن، وإنما تكون بقرار سنوى طبقا للظروف الاقتصادية، ومراعاة لارتفاع الأسعار ومعدلات التضخم.

٢ - إن النظام الضريبي المصري لا يعترف صراحة بالمسئولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية، حيث لم يشر إليها من قريب أو بعيد، ومما يؤكد ذلك اختلاف المعاملة الضريبية لبنود التكاليف الاجتماعية، فبعض من هذه البنود يعترف بها مهما كان مقدارها، وبعض آخر يعترف بها في حدود نسبة معينة من الربح السنوى الصافي، والبعض الثالث لا يعترف بها كتكاليف على الإيراد. علاوة على أن النظام الضريبي المصري جاء خلوا من الإشارة لبنود تكاليف المسئولية الاجتماعية، مثل تكاليف تحسين بيئة وظروف العمل، والتكاليف الخاصة بالتفاعل مع البيئة والمحافظة عليها، والتكاليف الخاصة بحماية المستهلك.... الخ.

٣ - إن النظام الضريبي يتسم بعدم العدالة في توزيع الإعفاءات الضريبية أفقيا بين النشاطات الاقتصادية، ومصادر الدخل المتمثلة، ورأسيا بين الشرائح المختلفة.

(د) المعيار التنظيمي:

ينصرف هذا المعيار إلى اختبار مدى تجاوب النظام الضريبي مع الإعتبارات التنظيمية، المتمثلة في بساطة ووضوح الإجراءات، ومدى كفايتها لإحكام ربط وتحصيل الضرائب.

ومن الملاحظ أن النظام الضريبي المصرى دأب عند وضع تشريعات الضرائب المختلفة الإشارة إلى أن هذه التشريعات تهدف إلى:

- تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل فرص التهرب.

- زيادة كفاءة الإدارة الضريبية وتقليل تكاليف التحصيل.

- التيسير على الإدارة الضريبية والممولين.

- سرعة إنهاء المنازعات التى تنشأ بين الإدارة الضريبية والممولين.

فى حين أن الواقع العملى يثبت عكس ذلك تماما:

١ - فالممول يلقى الأمرين فى تعامله مع الإدارة الضريبية، فإذا كان يمسك حسابات ودفاتر، فإنها فى الغالب تهدر ولا يؤخذ بها لأسباب واهية، ويتم تقدير إيراداته بطريقة جزافية، وإذا كان لا يمسك حسابات تقدر إيراداته بأسلوب مغالى فيه إلى حد كبير، ويرجع ذلك أساسا إلى إنعدام الثقة بين الممول والإدارة الضريبية، هذا بالإضافة إلى ما يلاقيه الممول من تلقى نماذج، وتقديم طعون، وحضور جلسات لجان طعن، وإجراءات ربط وتحصيل مملة وطويلة، وكذلك ضياع للمستندات الخاصة به التى تثبت سداده للضريبة، أو توضيح بيانات الخصم والإضافة، لعدم العناية بإعداد ملفات الممولين وحفظها.

٢ - ورجل الضرائب يلقى الأمرين أيضا فى أدائه لعمله، فهو ملزم بإنجاز فحص عدد كبير من الحالات شهريا، وأداء العديد من إجراءات اللجان والربط والتحصيل.. إلخ.

مما يثقل كاهله، وكل ذلك فى ظل:

- عدم توفر المكان الملائم الذى يليق به فى الأمورية التى يعمل بها، والذى يساعده على أداء مهمته.

- عدم توفر نسخ القوانين والمنشورات واللوائح والتعليمات التى على أساسها يقوم بأداء عمله.

- غموض بعض نصوص القوانين الضريبية وسوء صياغتها وتضاربها مع بعضها.

- إصدار بعض التعليمات أو التفسيرات التى قد تكون مخالفة للقوانين الضريبية أو متناقضة معها.

- عدم تدريبه التدريب الجاد الكافى الذى يمكنه من الإجابة فى عمله.

- عدم توفر البيانات والمعلومات الخاصة بالممولين التى تمكنه من فحص حالاتهم كما يجب.

- ضعف الحافز الذى يحصل عليه، والذى لا يتناسب مع مقدار الجهد الذى يبذله فى أداء عمله.

وخلاصة ما سبق أن النظام الضريبي المصرى يجتاز اختبار المعيار المالى بجدارة، ولكنه لا يجتاز المعيار الاقتصادى والاجتماعى والتنظيمى بنفس الكفاءة.

ثالثا: رؤية مستقبلية لما يجب أن يكون عليه النظام الضريبي الملائم:

إذا كان قد اتضح مما سبق أن النظام الضريبي المصرى الحالى به العديد من المثالب والعيوب التى لا تمكنه

من أن يكون عوناً لتحقيق سياسة الدولة التنموية وما تهدف إليه. فلا شك أن الأمر يستوجب البحث والدراسة عن النظام الضريبي الملائم الذى يستطيع تحقيق ما ترنو إليه الدولة.

وفى اعتقادنا أن النظام الملائم لذلك يرتكز على ثلاثة محاور أساسية هي:

(أ) المحور الأول:

الجمع بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة بصورها الموجودة حالياً فى النظام الضريبي المصري، وذلك لأن كلا منهما يصحح عيوب الآخر، كما أن لكل منهما رسالة قد لا ينجح فيها الآخر. فالضرائب غير المباشرة تعد - بدون شك - أشد وطأة على ذوى الدخل المحدودة منها على ذوى الدخل المرتفعة، ولهذا يجب الجمع بينها وبين الضرائب المباشرة، لأن الثانية حين تعفى ذوى الدخل المحدودة أو تخفف العبء عنهم، فإنها تفرض على ذوى الدخل المرتفعة عبئاً أشد، بحيث يمكن أن يكون مجموع عبء النوعين معاً متساوياً أو متقارباً إذا نسب إلى دخل كل من الطبقتين. ومن ناحية أخرى فإن تخفيف الضرائب المباشرة على الطبقات ذات الدخل المحدودة يقتضى توزيع ما يقع عليهم من عبء ضريبي فى صورة ضرائب غير مباشرة.

كما أن الضرائب المباشرة تخلق دائماً مجالاً للمقارنة بين كل من قيمة الضريبة وقيمة عناصر وعائنها، الأمر الذى يحدث أثر غير مرضى لدى صغار المكلفين ومتوسطى الدخل منهم، وتستطيع الضرائب غير المباشرة أن تصحح هذا الوضع، حيث لا ينشأ فيها مثل هذا الأثر. هذا فضلاً عن أن الضرائب غير المباشرة لأزمة لتمد الخزانة العامة للدولة بالأموال أولاً بأول، إلى أن تتم جباية الضرائب المباشرة والتي تسدد متأخرة.

(ب) المحور الثاني:

التركيز فى الاعتماد أساساً على الضرائب غير المباشرة، باعتبارها تتفوق على الضرائب المباشرة، وتحتل مكان الصدارة فى إمداد الموازنة العامة للدولة بالأموال.

إذ تبلغ نسبة مساهمتها فى إجمالى حصيلة الضرائب فى مصر حوالى ٦٥٪ فى المتوسط.

ويرجع تفوق الضرائب غير المباشرة على الضرائب المباشرة إلى الأسباب التالية:

١ - تحقق الضرائب غير المباشرة العدالة الضريبية، نظراً لأنها تساعد على تدارك من أعطيت دخولهم أو تهربوا من الضرائب المباشرة، مما يساعد على إتساع نطاق توزيع الأعباء المالية وعمومية الإنطباق، بحيث تجعل كل المواطنين يساهمون فى تمويل النفقات العامة، كما أنها لا تتضمن أى غبن، لأن الإنفاق الذى يؤدي إلى دفعها يتناسب مع دخول المتحملين بها، فمقدارها يزداد بزيادته - أى تبعاً لدرجة يسار الممول.

ولا عبرة لما يثار فى هذا الصدد من مناقشات عن مدى ما تحققه الضرائب غير المباشرة من عدالة، إذ أن رأى السائد هو أن الضرائب المباشرة أكثر عدالة من الضرائب غير المباشرة التى يتساوى فى سدادها جميع طبقات المجتمع، مما يجعل عبأها أكبر نسبياً على ذوى الدخل الصغيرة، فرغم تسليمنا بصحة هذا رأى بصفة عامة، إلا أنه يجب أن يؤخذ فى الاعتبار أن الضرائب غير المباشرة يمكن أن تؤدي نفس دور

الضرائب المباشرة فى تحقيق نفس القدر من العدالة بين الممولين، وذلك إذا ما تم تنظيمها بحيث يصبح التباين فى أسعارها متناسقا مع التفرقة النوعية بين السلع المختلفة.

٢- تعتبر الضرائب غير المباشرة وسيلة تمويلية سهلة التشكيل، فهى تتمشى مع الظروف الطيبة والظروف السيئة على السواء، فتزداد حصيلتها فى وقت الرخاء بطريقة أوتوماتيكية وسريعة رغم عدم رفع معدلاتها، وذلك نتيجة لزيادة الاستهلاك وكثرة المعاملات والتداول، وتزداد أيضا فى فترات التضخم بسبب ارتفاع الأسعار، وبذا فإنها تساعد على كبح جماح التضخم، وإعادة التوازن إلى الاقتصاد عن طريق اقتطاع جزء من الطلب وتخفيض الاستهلاك، كما أنها تعد خير عون للدولة فى الظروف السيئة للخروج من ضائقها.

وهى غزيرة الحصيلة لأنها تدفع بصفة مستمرة وبمقادير صغيرة من كل فرد، وتدر فى النهاية مبلغا ضخما لفرضها على عمليات عديدة. ويضاف إلى ذلك أن إيرادها يغذى الخزانة العامة يوما فيوما من بداية السنة إلى نهايتها، فهى تحصل أولا بأول، لأن عمليات الإنفاق والتداول والتصرفات تتوالى شيئا فشيئا على مدار السنة، وهى لهذا السبب ضرورة لكل نظام مالي، حتى أصبحت العمود الفقري فى موارد الدول، خاصة فى مرحلة التنمية الاقتصادية.

٣- تتميز الضرائب غير المباشرة بأنها سهلة فى تحمل عبئها لعدم الشعور بوطأتها، فلا تثير معارضة من جانب الممولين لأنها تندمج فى ثمن بيع السلعة، ومن ثم فغالبا ما يجهل المستهلك مقدارها الصحيح، ولا يجبره أحد على دفعها، بل يتسنى له بقدر ما يشعر بها فرص الاختيار بين أن يقصر مشترياته على السلع الخاضعة لضريبة أقل، أو يدخر ما كان ينفقه عليها، أو أن ينفق جزءا أكبر من دخله فى شرائها مضحيا بجانب من إيداعه، وبالتالي فإن عدم وضوح العبء الضريبي وما يتاح للممول من الخيار، وسدادها مجزأة على أقساط كثيرة يجعل هذا النوع من الضرائب أكثر قبولا لديه. وبذلك فإنها تبلغ مجالا لا تستطيع الضرائب المباشرة بلوغه، فالضرائب على الطبقات محددة الدخل يجب أن تكون مقبولة ومستساغة وعلى دفعات كثيرة، حتى يمكن أن تتمشى مع المقدرة التكلفة لهذه الطبقات، ومع دخولها غير الثابتة أو غير المنتظمة، ولو فرضت ضرائب مباشرة بمثل هذه الصورة لكانت مزعجة فى الربط والتحصيل، بل يستحيل إدارتها وتنظيمها، ولذا يكون من الملائم أن تلجأ الدولة إلى فرض الضرائب غير المباشرة لتصيب هذه الدخل الصغيرة عند إنفاقها.

٤- تعد الضرائب غير المباشرة سهلة الأداء يدفعها المتحمل بها دون أن يخطر بباله أنه قد سدد ضريبة ما، كما أنها تتفادى الاحتكاك المباشر بينه وبين الخزانة العامة، لأنها غالبا ما يكلف بتوريدها وسيط معين، ولهذا فهى أكثر توفيرا فى نفقات الجباية.

٥- يقرر معظم الكتاب أن الضرائب المباشرة يتحملها نفس الشخص الذى يقوم بسدادها، وذلك فإنها لا ينقل عبؤها. أما الضرائب غير المباشرة فهى التى يتم نقل عبئها، ويتحملها فى النهاية شخص آخر خلاف من تولى دفعها.

وفى الواقع أنه يحدث فى معظم الأحوال نقل عبء الضرائب المباشرة، فالتجار والصناع غالباً ما يضيفون الضريبة التى يتحملونها إلى تكاليف الإنتاج، وهذا يعنى أن المستهلكين هم الذين يتحملونها فى صورة ارتفاع فى أسعار السلع.

وبالرغم من أن الضرائب غير المباشرة ينقل عبؤها فى أغلب الأحيان، إلا أن هذا لا تكون له آثار سيئة كما هو الوضع عند نقل عبء الضرائب المباشرة، حيث يتم فى الحالة الأخيرة بطريقة غير منتظمة، لا تتمشى مع ما تهدف إليه السياسة المالية فى الدولة. أما نقل عبء الضرائب غير المباشرة فيحدث بطريقة منتظمة، وبما يتواءم مع سياسة الدولة، إذ أن المشرع يعرف ذلك سلفاً، ولذا فإنه يفرضها بأسعار تتناسب مع المقدرة التكلفة لمن سيتحمل بها فى النهاية.

٦ - تعد الضرائب غير المباشرة أفضل أداة ضريبية للحد من استهلاك السلع الكمالية، ولزيادة معدل الإدخار والتكوين الرأسمالي، كما لا يخفى ما يؤدي إليه ارتفاع أسعار هذه الضرائب من الحد من استيراد السلع المذكورة على نحو يفضل كثيراً الاستعانة بغيرها من الوسائل، بحيث يمكن للمجتمع توجيه ما يمتلكه من عملات أجنبية للحصول على الآلات والمعدات اللازمة للتنمية الاقتصادية.

(ج) المحور الثالث:

فى ضوء ما جاء بالمحورين السابقين فإن الأمر يتطلب إعادة النظر فى أوعية الضرائب ومعدلاتها، بهدف إعادة صياغتها، بما يؤدي إلى تشجيع العمل والاستثمار والتصدير والنشاط السياحي، وتحقيق العدالة الاجتماعية وفعالية الربط والتحصيل، وإنخفاض معدلات التهرب الضريبي، وملافاة الإنتقادات والثغرات والعيوب التى أثرت فى المناقشات والبحوث والمؤتمرات الضريبية العديدة، وأن يتأتى ذلك عن طريق تنمية الضرائب الحالية وإحكام صياغتها، وليس بالزيادة أو إستحداث ضرائب جديدة، حتى يمكن دفع عجلة التنمية الاقتصادية قدماً إلى الأمام.

رابعاً: الضريبة الواعدة التى يمكن أن تحقق استراتيجية التنمية:

إذا كنا قد أشرنا فيما تقدم إلى ضرورة الاعتماد على الضرائب غير المباشرة أكثر من الضرائب المباشرة، فإنه لا بد وأن نلفت النظر إلى أن الضريبة العامة على المبيعات تتوج كافة الضرائب غير المباشرة وتتفوق عليها، وتعتبر أفضل وسيلة وصل إليها الفكر المالي، إذ يمكن من خلالها تحقيق الأهداف المرجوة تنموياً واقتصادياً واجتماعياً، حيث تستطيع أن تساهم بجانب كبير فى التمويل، وأن تساعد التنمية الاقتصادية فى السعي قدماً فى مجرياتها المخططة، من واقع قدرتها الفائقة وفعاليتها الكبيرة فى ضبط الاستهلاك وتنظيمه، وتشجيع الاستثمار وتوجيهه، وتحقيق التوازن بين التدفقات النقدية والتدفقات الحقيقية.

وتعد الضريبة العامة على المبيعات - بحق - ضريبة المستقبل، لما تتمتع به من مزايا عديدة:

١ - فهى أغزر وسيلة تمويلية بسبب اتساع نطاقها، حيث تصيب أغلب ضروب الاستهلاك أياً كان نوع السلع

التي ينصب عليها، مما يكفل لها حصيلة وفيرة حتى مع انخفاض أسعارها، وذلك لأن حصيلتها تتوقف كلية على سعرها وعلى كمية السلع المباعة، ولا تتأثر بالنتائج المالية لنشاط المكلف بها.

لعل مما يؤيد ذلك أن حصيلة هذه الضريبة في مصر تزايد مستمر من فترة لأخرى، وهو ما يتضح من الجدول التالي الذي يبين الحصيلة الفعلية لمصلحة الضرائب على المبيعات خلال الفترة من ١٧ / ١ / ١٩٩١ حتى ٣٠ / ٦ / ١٩٩٥ .

بيانات	الحصيلة الفعلية بالمليار جنيه	الفروق المليار جنيه	نسبة النمو %
٩٢/٩١ (الأساس)	٦,٢٧	٦,٢٧	٪١٠٠
٩٣/٩٢	٧,٢٠	٠,٩٣	١٤,٨٣
٩٤/٩٣	٨,١٠	١,٨٣	٢٩,١٨
٩٥/٩٤	٩,٣٥	٣,٠٨	٤٩,١٢

٢ - إنها تتمتع بمرونة بالغة، وتتفق والظروف الطارئة على الأحوال الاقتصادية، فيمكن زيادتها أو نقصها بسرعة وفقا للمقتضيات، وبذا فهي تعتبر موردا ماليا تحت تصرف الدولة تمكنها من أداء رسالتها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي في جميع الظروف.

٣ - وهي تعد أقدر أنواع الضرائب على جعل جماهير الشعب يساهمون في مد الدولة بالإيرادات التي تحتاج إليها، لأن المتحمل بها لا يشعر عادة بعبئها لضآلتها بجانب الثمن الذي يدفعه عند شراء السلعة الخاضعة لها.

٤ - إنها يمكن أن تلعب دورا إنشائيا بناءً في إقامة صرح التنمية الاقتصادية، بوصفها تتكفل بخلق معين مالي لتمويلها، وباعتبارها وسيلة فعالة لتعبئة المدخرات الجماعية، وتوجيهها صوب القنوات الاستثمارية المناسبة لأهداف وسير التنمية، ثم الحفاظ على الزيادات الدخلية ومنعها من أن تذهب بددا في مهاوى الميل الحدي الاستهلاكي الكبير.

ولقد أحسنت جمهورية مصر العربية صنعا في الأخذ بهذه الضريبة بموجب القانون إلا أنها تحتاج إلى تعديل وتطوير جوهري لملافاة ما نجم عن تطبيقها من مشاكل نتيجة عدم وضوح نصوص القانون، أو سوء صياغتها، أو عن نقص في التشريع، وتضارب في التطبيق، أو ثغرات وعيوب كثيرة وردت في مناقشات المؤتمرات التي عقدت لتقييمها.

خاتمة:

تناولت هذه الورقة البحثية فى عجالة مختصرة أربعة أقسام:

القسم الأول: يتضمن استعراضا موجزا لملامح النظام الضريبي المصرى الحالى.

القسم الثانى: يشمل تقييم النظام الضريبي المصرى الحالى فى ضوء أربعة معايير هي:

المعيار المالى، والمعيار الاقتصادى، والمعيار الاجتماعى، والمعيار التنظيمى.

القسم الثالث: يعرض رؤية مستقبلية لما يجب أن يكون عليه النظام الضريبي الملائم الذى يستطيع تحقيق ما

ترنو إليه سياسة الدولة التنموية، وذلك من خلال ثلاثة محاور.

القسم الرابع: يبرز الضريبة الواحدة التى يمكن أن تحقق إستراتيجية التنمية فى مصر.

وعلى ضوء ذلك يمكن التوصل إلى النتائج التالية:-

١ - إن النظام الضريبي المصرى الحالى يجتاز اختبار المعيار المالى بجدارة، ولكنه لا يجتاز المعيار الاقتصادى

والاجتماعى والتنظيمى بنفس الكفاءة، كما أنه يعتوره العديد من العيوب والمثالب.

٢ - إن النظام الضريبي الملائم لتحقيق سياسة مصر التنموية يجب أن يجمع ما بين الضرائب المباشرة

والضرائب غير المباشرة، مع التركيز فى الاعتماد أساسا على الضرائب ومعدلاتها، بهدف إعادة صياغتها

وتنميتها.

٣ - إن الضريبة العامة على المبيعات تتوج كافة الضرائب غير المباشرة وتتفوق عليها، وتعد ضريبة المستقبل، لما

تتمتع به من مزايا عديدة، مما يستلزم ضرورة الاهتمام بها، وتعديلها وتطويرها لملاقاة ما وجد بها من

عيوب ومثالب.